

دور هيئات الدعم المالي الحكومي في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية للكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

د. ضيف الله محمد الهادي جامعة الوادي

د. مهاوات لعبيدي جامعة الوادي

د. لبزة هشام جامعة الوادي

تاريخ النشر: جوان 2018

تاريخ القبول: 20/05/2018

تاريخ الاستلام: 27 /02/2018

ملخص: على اثر الإصلاحات الاقتصادية والتنمية التي تعيشها الجزائر منذ انتاجها اقتصاد السوق، أصبح الاهتمام بوجود وتفعيل وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن أولويات السلطات الحكومية لما له من آثار ايجابية في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، ولتحقيق هذا المسعى بادرت الدولة بإنشاء مجموعة من الهياكل الداعمة لهذا القطاع الحيوي.

في هذا الإطار تهدف الدراسة إلى تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني في ظل البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية التي حضي بها هذا القطاع، مع الإشارة لمجموعة من الهيئات المالية والتنظيمية الداعمة لاستدامتها، ووقوفاً في محاولة تقييم إسهامات الكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC من حيث الإنجازات المحققة في إطار النهوض وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

Abstract: The impact of economic reforms and development witnessed in Algeria since it adopted the market economy, attention to the existence and sustainability of small and medium-sized enterprises within the priorities of the government authorities because of its positive effects in broadening the base of the national economy, and to achieve this endeavor initiated by the State to establish a set of structures in support of this vital sector.

In this framework, the study aims at the diagnosis of the situation of small and medium-sized enterprises in Algeria and the extent of its contribution to the expansion of the base of the national economy in light of the development programs and economic reforms, which was given by the private sector, With reference to a group of financial and regulatory bodies in support of sustainability, and to attempt an evaluation of the Agency's contributions to support youth Tania Garcia Fund and the National Unemployment Insurance in terms of achievements in the context of the promotion and sustainability of small and medium-sized enterprises on the level of the national economy.

Keywords: Small and medium-sized enterprises, The national agency for the support of youth employment, The National Health Insurance Fund and the unemployment.

مقدمة:

أكدت الدراسات التطبيقية الدور الحيوي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أي اقتصاد من خلال ما تقدمه من مساهمة في الناتج الداخلي الخام، وتنمية الصادرات بالإضافة إلى استقطابها لليد العاملة المؤهلة.

في هذا السياق وتزامناً مع الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت السلطات الجزائرية في تنفيذها منذ انتهاجها اقتصاد السوق أدركت بضرورة الاهتمام بهذه المؤسسات، نظراً للدور المرتقب لهذا القطب الاستثماري في تنويع وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، وقد عزز هذا المسعى الحكومي باتخاذ جملة من الإجراءات والمبادرات من الجانب التشريعي والتنظيمي والمالي ترجم بإنشاء هيئات وهيكل مرافقة وداعمة لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة... إلخ.

من هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة كالتالي:

ما مدى نجاعة هيئات الدعم المالي التي وضعتها الجزائر في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

1. التعرف على وضع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2016.
2. التعرف على بعض الهيئات الداعمة والمرافقة لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
3. محاولة تقييم نتائج مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب [ANSE] والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم معالجة هذه الدراسة من خلال ثلاثة محاور وهي:

المحور الأول: تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثاني: إشارة لبعض الهيئات الحكومية الداعمة لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المحور الثالث: تقييم نتائج هيئات الدعم المالي الحكومي في إطار استدامة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في الجزائر

المحور الأول: تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعتمد في القانون الجزائري

إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ في 12 / 12 / 2001، والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ينص على ما يلي:¹

"تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وهي تحترم معايير الاستقلالية²."

1-1. تعرف المؤسسة المتوسطة: بأنها متوسطة تشغل من 50 إلى 250 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و02 مليار دج، أو تلك التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و500 مليون دج.

2-1. تعرف المؤسسة الصغيرة: بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج، أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 10 مليون دج.

3-1. تعرف المؤسسة المصغرة: بأنها مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 أشخاص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوي 20 مليون دج، أو لا تتجاوز حصيلتها 10 ملايين دج.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في الجزائر وفق

الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات من المنظور الجزائري

المؤسسات	عدد العمال	رقم الأعمال (مليون دج)	الحصيلة السنوية (مليون دج)
متوسطة	50 - 250	200 - 2000	ما بين 100 - 500
صغيرة	10 - 49	لا يتعدى 200	لا تتعدى 100
مصغرة	01 - 09	لا يتعدى 20	لا تتعدى 10

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01 / 18 المؤرخ في 12 / 12 / 2001.

2- تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

2-1. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: ويلخص هذا التطور وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2010 - 2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مجموع م ص م	619072	659309	711832	777816	852053	1014075	1022231
قيمة الزيادة	-	40237	52523	65984	74237	162022	8156
معدل النمو %	-	6.49	7.96	9.26	9.54	19.01	0.80

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، للسنوات 2010-2017. ملاحظة: م ص م المقصود بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بين الجدول أعلاه وتزامناً مع تطبيق الجزائر البرنامج الخماسي لدعم التنمية** 2010 - 2014 شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادات ملحوظة في عددها، حيث انتقل عدد هذه الأخير من 619072 مؤسسة سنة 2010 إلى 102231 مؤسسة سنة 2016 بزيادة قدرت بـ 403159 مؤسسة جديدة أي بنسبة 65.12%. كما تشير معطيات الجدول إلى انخفاض نسبة الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2016 والتي قدرت بـ 0.80% نتيجة تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات.

2-2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر

يعتبر الناتج الداخلي الخام من مؤشرات صحة الاقتصاد فهو يعرف: "على أنه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما"³، وعليه سيتم تتبع مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء الخاصة والعامة في تحقيق الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر ضمن الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في

الجزائر للفترة (2010-2015)

الوحدة مليار دينار

السنوات	القطاع	2010	2011	2012	2013	2014	2015
	القيمة	827.53	923.34	793.38	893.24	1187.93	1313.3
	القطاع						6

14.22	13.9	11.7	12.01	15.23	15.02	النسبة %	العام
7924.51	7338.65	6741.19	5813.02	5137.46	4681.68	القيمة %	القطاع الخاص
85.78	86.1	88.3	87.99	84.77	84.98	النسبة %	
9237.8 7	8527	7634.43	6606.404	6060.8	5509.21	القيمة %	المجموع
100	100	100	100	100	100	النسبة %	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 18، 20، 22، 24، 26، 28، للسنوات 2010-2016.

لقد أظهرت معطيات الجدول أعلاه أن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر، حيث انتقل من 5509.21 مليار دج سنة 2010 إلى 9237.87 مليار دج سنة 2015 أي أنه تضاعف بنسبة 67.68%.

كما أظهرت أن مساهمة القطاع الخاص قد بلغت حوالي 84.98% من القيمة الإجمالية للناتج الداخلي الخام سنة 2010 بقيمة 468168 مليار دج مقابل 15.02% أي ما قيمته 827.53 مليار دج للقطاع العام في نفس السنة، لترتفع تلك النسبة من سنة إلى أخرى نتيجة اتجاه الجزائر نحو فتح باب الاستثمار أمام الخواص بالإضافة إلى الاهتمام بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع اليد العاملة المؤهلة في الجزائر: إن زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينعكس بدورها على عدد مناصب الشغل إذا أدت زيادتها مقارنة بالسنة السابقة، وبالتالي امتصاص نسبة البطالة. وتلخص هذه الزيادة في رفع اليد العاملة المؤهلة في الجزائر ضمن الجدول التالي.

الجدول رقم (04): تطور التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
2511674	2327293	2110665	1953636	1800742	1676111	1577030	المؤسسة الخاصة
29024	43727	46567	48256	47375	48086	48656	المؤسسة العمومية
2540698	2371020	2157232	2001892	1848117	1724197	1625686	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، للسنوات 2010-2017.

عند قراءة معطيات الجدول أعلاه يتضح مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب الشغل حيث بلغ حجم التشغيل 1625686 سنة 2010 لينتقل عدد العمالة المؤهلة إلى 2540698 سنة 2016، أي ما يعادل نسبة 56.28%، وهذا ما يؤكد المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر.

أما على مستوى طبيعة المؤسسة فهناك تباين واضح ما بين القطاع العام والخاص في استقطاب اليد العاملة، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص 59.27% خلال الفترة 2010 - 2016 مقارنة بمساهمة القطاع العام المقدرة بـ (40.35 -) %.

2-4. مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات في الجزائر

عملت الجزائر منذ توجيهها نحو اقتصاد السوق على الخروج من حلقة الاعتماد على صادرات قطاع المحروقات وتشجيع صادرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظراً للدور الكبير والفعال هذا الأخير في تنمية صادرات اقتصاد أي بلد .

والجدول الموالي يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010 - 2015 خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (05): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2010-2016.

(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
1781	2063	2810	2165	2187	2149	1619	قيمة الصادرات

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 18، 20، 22، 24، 26، 28، 30، للسنوات 2010-2017.

وفقا لمعطيات الجدول السابق تبين أن صادرات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة جداً خلال الفترة (2010-2016) رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتنميتها، حيث سجلت قيمة الصادرات 1619 مليون دولار سنة 2010 لتصل إلى 1781 مليون دولار سنة 2016،

أي نسبة نمو 10%، ويرد ضعف تنامي صادرات هذا القطاع إلى الهيمنة المطلقة لقطاع المحروقات من إجمالي الصادرات طوال سنوات الدراسة.

المحور الثاني: إشارة لبعض الهيئات الحكومية الداعمة لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يستعرض هذا المحور أهم المبادرات التي أطلقتها الدولة في دعم وترقية واستدامة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التمويل أو تقديم الدعم الفني ومساندة البرامج والهيئات الوطنية الداعمة لهذا القطاع. ومن بين هذه الهيئات الحكومية نذكر :

1. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (MIPMEPI):

في إطار تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشأت الجزائر في سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بهذا النوع من المؤسسات، لتتحول إلى وزارة بموجب المرسوم رقم: 211/94 المؤرخ في: 18 جويلية 1994، لتوسيع صلاحيات هذه الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 190/00 المؤرخ في: 11 جويلية 2000، ثم بموجب التعديل الحكومي المقرر بتاريخ 28 ماي 2010 تم إنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، لتدعم وترافق إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁴.

2. الصندوق الوطني للاستثمار:

تم تأسيس الصندوق الوطني للاستثمار على مستوى كل ولاية بموجب أحكام المادة 100 من القانون المالية لسنة 2009 بغلاف مالي يقدر بـ مليار دينار جزائري لكل ولاية، يهدف إلى تدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها من خلال تمويل البنوك لرأس المال المشترك في رأس المال المؤسسة في حدود 50 مليون دينار وهو ما يمثل 49% من رأس المال المؤسسة. و من أهداف هذا الصندوق نذكر⁵:

- المساهمة في رأس المال المؤسسة (التمويل المشترك).
- منح قروض طويلة المدى وبشروط تماشى ونمط المشاريع الممولة.
- دعم عمليات تطهير المؤسسات وتكييفها مع المتطلبات الجديدة.

3. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم/ 02 / 373 المؤرخ في: 11 نوفمبر 20012 بهدف ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها وفقاً لما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية هذا القطاع⁶.

ويتولى هذا الصندوق مجموعة من المهام نذكر منها:⁷

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية: إنشاء مؤسسات - تجديد تجهيزات - توسيع المؤسسة .
- ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان الاستشارة والمساعد التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.

- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقاً للتشريع المعمول به.

4. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI:

نظراً لبعض الصعوبات التي تتعرض أصحاب المشاريع الاستثمارية، ومن أجل تجاوزها ومحاوله استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية فقد أنشئت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم: 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي⁸.

وقد أوكلت إلى الوكالة المهام التالية:⁹

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات .
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب .
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.

- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات.
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

5. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

يساهم هذا الصندوق في خلق وترقية النشاطات المحدثة للثروات التي يراد تشييدها من قبل البطالين الذين تمتد أعمارهم بين 35 - 50 سنة والراغبين في خلق مشاريع متوسطة وصغيرة ومصغرة¹⁰، وقد برمج هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي 01 - 04 المؤرخ في 06 جويلية 1994.¹¹

6. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم : 234/96 المؤرخ في: 02 جويلية 1996، وهي مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات بالنسبة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 19-35 سنة¹².

ومن مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ما يلي:

تقوم الوكالة الوطنية طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 296/96 بالمهام التالية:¹³

- تشجع كل التدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف.
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطهم.
- تقديم المعلومات للشباب ذوي المشاريع في مختلف المجالات الاقتصادية، تقنية، تنظيمية وتشريعية.
- تقوم بمرافقة أصحاب المشاريع خلال مرحلتي إنشاء والتوسع.
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب منها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.

7. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM¹⁴: أنشئت هذه الوكالة في جانفي

2004 وقد أوكلت لها المهام التالية:¹⁵

- تسيير آليات منح القرض المصغر.
- تقديم خدمات استشارية ومتابعة نشاط المستفيدين من القروض المصغرة.
- توضيح مختلف الامتيازات الأخرى التي يتمتع بها المستفيدين من القروض المصغرة.

وتعمل الوكالة الوطنية للقرض المصغر على منح قروض مصغرة وفق صيغ تمويلية مختلفة، فقد تمنح قروض لمشاريع صغيرة، أو تساهم مع البنوك في تمويل مشاريع تتطلب تمويلات أكبر.

المحور الثالث: تقييم نتائج هيئات الدعم المالي الحكومي في إطار استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سنحاول في هذا المحور تقديم مجموعة من الإحصائيات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشائها على المستوى الوطني في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، وذلك للوصول إلى نسبة المساهمة الفعلية من قبل هاتين الوكالتين في استدامة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1. دراسة تقييمية لواقع مساهمة هيئات الدعم المالي الحكومي في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.1.1. واقع مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يوضح الجدول الموالي حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا عدد مناصب التشغيل التي تم استحداثها في إطار الوكالة ANSEJ خلال الفترة 2011-2016.

الجدول رقم (06): حصيلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل المستحدثة من

طرف الوكالة ANSEJ في الجزائر للفترة 2011-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
367980	356718	333042	270288	249147	180083	عدد المؤسسات
3.16	7.11	23.22	8.49	38.35	-	معدل النمو %
878264	855498	803928	660935	614555	474944	عدد مناصب الشغل
2.66	6.41	21.63	7.55	29.40	-	معدل النمو %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20، 22، 24، 26، 28، 30، للسنوات 2011-2017.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة وعدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل الوكالة ANSEJ في تزايد من سنة إلى أخرى، فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة 180083 سنة 2011 ووصلت إلى 367980 سنة

2016، أي أنها تضاعفت بنسبة 104.34%. كما عرفت مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزايد ملحوظ، بالرغم من اختلاف نسبة التطور من سنة إلى أخرى، فقد وصلت نسبة مناصب الشغل إلى 84.92 % خلال الفترة 2011-2016.

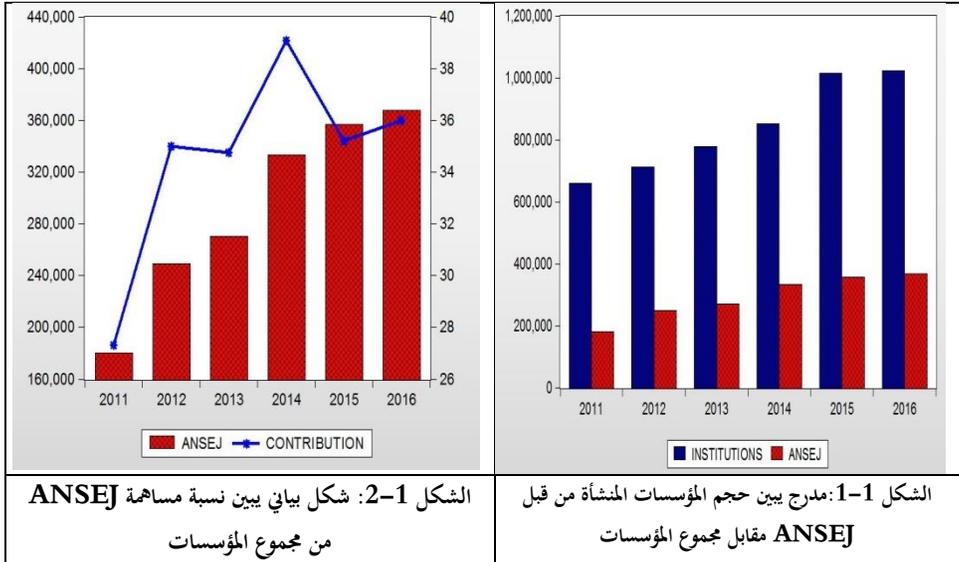
أما حصيلة مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي هذه المؤسسات يمكن تلخيصها وفق الجدول التالي.

الجدول رقم (07): حصيلة مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي هذه المؤسسات في الفترة 2011-2016.

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
1022231	1014075	852053	777816	711832	659309	إجمالي المؤسسات
367980	356718	333042	270288	249147	180083	المؤسسات المنشأة من قبل ANSEJ
36	35.2	39.09	34.75	35.00	27.31	نسبة المساهمة %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20، 22، 24، 26، 28، 30، للسنوات 2011-2017.

الشكل رقم (01): تطور حجم ونسبة مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي هذه المؤسسات في الفترة 2011-2016



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة

من الجدول والشكلين السابقين يلاحظ:

زيادة نسبة مساهمة الوكالة ANSEJ في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المؤسسات حيث سجلت 27.31% سنة 2011 لتقفز إلى 39.09% سنة 2014 والذي يفسر بالجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال البرامج المخصصة في تدعيم وترقية هذا القطاع الحيوي، وكذلك للامتيازات التي تمنحها الوكالة ANSEJ للمستثمرين الراغبين في إنشاء مشروعات مصغرة نذكر منها: ¹⁶

- تمنح قروض بدون فائدة، تتراوح ما بين 15% إلى 25% بحسب قيمة المشروع.
- تمكين المشروعات المصغرة من الحصول على تخفيض في نسب الفائدة البنكية يتراوح ما بين 50% إلى 90% وذلك بحسب قطاع ومنطقة الاستثمار.
- منح علاوة غير معوضة خاصة للمشروعات المصغرة ذات الميزة التكنولوجية بنسبة 10% من قيمة المشروع.

■ زيادة على هذه الامتيازات تمنح هذه الوكالة امتيازات أخرى ذات طبيعة ضريبية وذلك بحسب مراحل نشاط المشروع، ففي مرحلة الانجاز والانطلاق تمنح الوكالة إعفاءات متعلقة برسم التمويل وذلك بنسبة 8%، حقوق التسجيل، الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات. أما في مرحلة الاستغلال فتمنح الوكالة إعفاءات كلية على كل من أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني، وإعفاء من الدفع الجزائي.

في حين تميزت كل من سنتي 2015 و 2016 بتراجع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من قبل ANSEJ من إجمالي المؤسسات إلى 35.2% و 36% مقارنة بسنة 2014، ويمكن تفسير ذلك بتأثر الوكالة ANSEJ بالصدمة الخارجية المتعلقة بقطاع المحروقات بشكل غير مباشر نتيجة لعلاقتها مع البنوك، وإلى جملة من العراقيل الإدارية التي يواجهها الشباب المقاول في علاقتهم مع البنوك عند طلب التمويل، وكذا علاقتهم مع مختلف الوكالات الإدارية الموجودة على مستوى الدولة.

2.1. واقع مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: يوضح الجدول الموالي حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا عدد مناصب التشغيل التي تم استحداثها في إطار الصندوق CNAC خلال الفترة 2011-2016.

الجدول رقم (09):

حصيلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الصندوق CNAC في الجزائر للفترة 2011-2016

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
138716	129814	114365	95542	74130	18490	عدد المؤسسات
6.86	13.51	20	29	301	-	معدل النمو %
288721	266871	228950	186243	144457	35953	عدد مناصب الشغل
8.19	16.6	23	29	302	-	معدل النمو %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20، 22، 24، 26، 28، 30، للسنوات 2011-2017.

يتضح من الجدول أعلاه زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة ومناصب الشغل المحققة من قبل الصندوق CNAC من سنة إلى أخرى، فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة 18490 سنة 2011 لتصل إلى 138716 سنة 2016، أي أنها تضاعفت بنسبة 650.22%. أما مناصب الشغل المحققة في إطار الصندوق CNAC فقد وصلت نسبتها إلى 703.05% خلال الفترة 2011-2016.

أما حصيلة مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي هذه المؤسسات يمكن تلخيصها وفق الجدول التالي:

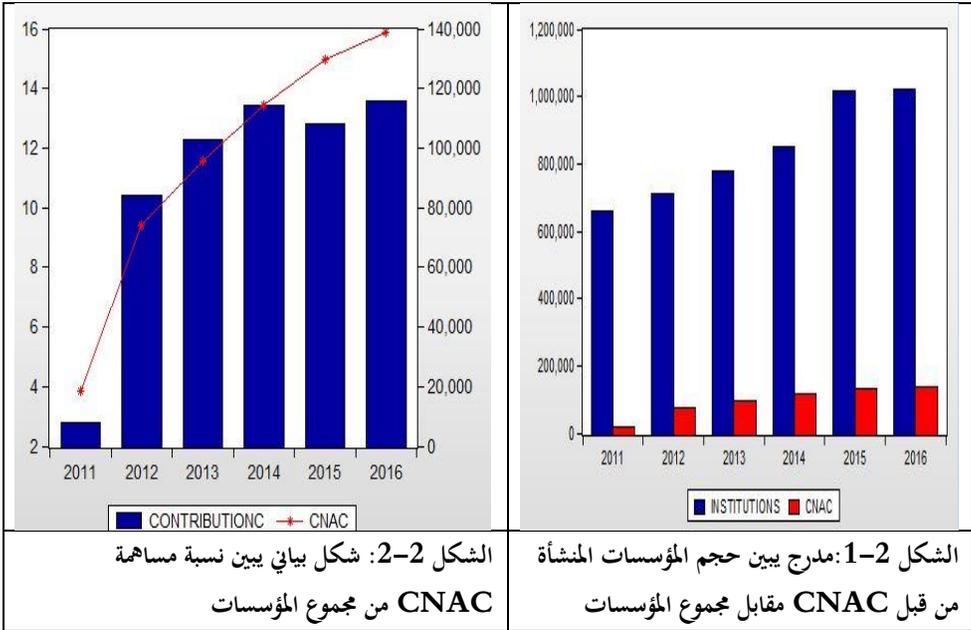
الجدول رقم (10):

مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي هذه المؤسسات في الجزائر للفترة 2011-2016.

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
1022231	1014075	852053	777816	711832	659309	إجمالي المؤسسات
138716	129814	114365	95542	74130	18490	المؤسسات المنشأة من قبل CNAC
13.57	12.80	13.42	12.28	10.41	2.80	نسبة المساهمة %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 20، 22، 24، 26، 28، 30، للسنوات 2011-2017.

الشكل رقم(02): تطور حجم ونسبة مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي هذه المؤسسات في الجزائر للفترة 2011-2016.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة من الجدول والشكل السابقين يلاحظ:

زيادة نسبة مساهمة الصندوق CNAC في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المؤسسات حيث سجلت 02.80% سنة 2011 لتصل إلى 13.75% سنة 2016 والذي يفسر بالمبادرات الحكومية المنعقدة في 2011/02/22 و 2016/07/26 في إطار تعزيز مكثف لترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة للامتيازات التي يقدمها الصندوق CNAC للمستثمرين الراغبين في إنشاء مشروعات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:¹⁷

✓ المساعدات المالية:

- يمثل القرض على شكل هبة من 28 - 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- التخفيض في الفوائد البنكية. المساعدة على الحصول على التمويل البنكي (70% من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط.

- ✓ وتستند الاستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصرياً على صيغة التمويل الثلاثي والتي تربط صاحب المشروع والبنك والصندوق من خلال التركيبة التالي:
- المساهمة الشخصية: 1-2 % من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- تمويل الصندوق: 28-29% من التكلفة الإجمالية للمشروع (في شكل هبة)
- ✓ المزايا الضريبية (الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة، والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال) .
- ✓ التدريب والتكوين في مجال تسيير المؤسسات أثناء تركيب المشروع وبعد إنشاء المؤسسة.

الخلاصة

- في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في إطار ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تميزت هذه الدراسة في عرضها التركيز على تقييم واقع مساهمة بعض الهيئات المالية الحكومية الداعمة لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمتمثلة في الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.
- ويمكن تلخيص ما توصلت إليه هذه الدراسة في النقاط التالي:
- ✓ تميز التطور الملحوظ في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمساهمتها في تحريك نمو الناتج الداخلي الخام والتخفيف من حدة مشكلة البطالة، وإلى محدودية مساهمتها في تنمية صادراتها.
 - ✓ فسر التطور الواضح في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مجموعة من الجهود الحكومية في مقدمتها صدور القانون التوجيهي لترقيتها، وفي انتهاجها للعديد من الأجهزة المؤهلة والناشطة في مرافقتها منها : ANSEJ، CNAC، ANGEM... إلخ.
 - ✓ على الرغم من الاهتمام الداعم الذي حضي به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الدولة وسلطاتها المحلية، فقد أوضحت نتائج تقييم كل من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC إلى مساهمتها المقبولة في زيادة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستدامتها إلا أنها تبقى غير مرضية على المستوى الوطني نظير مجموعة من العراقيل والصعوبات نذكر منها:
 - صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - ثقل مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض الممنوحة والضمانات المطلوبة حتى في ظل وجود الهياكل الداعمة في التمويل.

● ضعف كفاءة القوى البشرية العاملة على مستوى الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- لذا نقترح إجراء تعديلات من شأنها زيادة فعالية دور هذه الأجهزة منها:
- ✓ التنسيق بين مختلف المتعاملين في المجال (الأجهزة المرافقة، البنوك، الأفراد).
 - ✓ توفير التسهيلات القانونية والتشريعية مع توضيحها .
 - ✓ ضرورة وضع هيئة رقابية على مستوى الوكالات تسهر على مكافحة أنواع الفساد الإداري.
 - ✓ ضرورة إنشاء بنوك إسلامية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوافق مع سلوكيات أفراد المجتمع في تفضيل تعاملهم مع المؤسسات التي تتفق شروطها مع الشريعة الإسلامية.

المراجع والإحالات:

- 1 المادة 5، 6، 7، من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، الجريدة الرسمية رقم 77 المنشورة في 15 ديسمبر 2001.
- 2 المؤسسة المستقلة: هي مؤسسة لا تكون نسبة 25 % أو أكثر من رأس مالها أو حقوق الانتخابات في حوزة مؤسسة أخرى مشتركة بين عدة مؤسسات أخرى لتطابق في ذاتها مع التعريف الخاص بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- ** البرنامج الخماسي لدعم التنمية 2010-2014: خصص له ميزانية قدرت بـ 21124 مليار دج مما يعادل 286 مليار دولار أمريكي ومن بين أهدافه إنشاء 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة بميزانية قدرت بأكثر من 386 مليار دج . وللمزيد من الاطلاع يرجى الرجوع إلى:
- صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 - 2014، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص: 09.
- www.djazairess.com
- 3 تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 35.
- 4 شريف بوقصبة، علي بو عبد الله، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 05-06/05/2013، ص: 06.

⁵ محمد براق، حمزة غربي، آليات تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول المقاولانية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 03-2013/05/05، ص: 06.

⁶ FGAR: Fonds de Garantie des Crédits aux PME

⁷ محمد زيدان ، الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، ص ص : 126-127.

⁸ ANDI: Agence Nationale de Développement de l'Investissement

⁹ مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 2011، ص : 100.

¹⁰ CNAC: Caisse Nationale d'assurance Chômage.

¹¹ السعيد بريش، عبد اللطيف بلغرة، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين المعمول ومتطلبات المأمول، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 17- 18 / 04 / 2006، ص: 10.

¹² ANSEJ: Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes.

¹³ العيد قريشي، عمر قريد، متابعة شبكات الدعم و المرافقة لإنشاء المؤسسات الصغيرة- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-، الأيام العلمية الدولية الثالثة للمقاولانية تحت عنوان: فرص وحدود مخطط الأعمال الفكرة الإعداد والتنفيذ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 16/17/18/أفريل 2012.

¹⁴ ANGEM: Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit.

¹⁵ عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2015، ص : 246.

¹⁶ عقبة نصيرة، مرجع سابق، ص : 246.

¹⁷ www.canc.dz,04/11/2017.